

العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي

كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهرى

أ. عمر يحي أحمد يحي

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي، تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسة في قيام كتلة سياسية قوية في قارة أوروبا وتبني إستراتيجيات لتحقيق أمنها وإستقرارها في ظل التطور المستمر لمفهوم الأمن ومجالاته، فما هي أهم العوامل التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي؟ إستندت الدراسة على فرضية إن هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أثرت على صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي، تكمن أهمية الدراسة من تطرقها لواحدة من أهم القضايا الإستراتيجية المعاصرة المتمثلة في قضية الأمن والإستقرار، هدفت الدراسة إلى توضيح حجم العوامل المؤثرة على الأمن الأوروبي ومؤثراتها، إتبعَت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: إن صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي تأثرت بعدة عوامل داخلية وخارجية هذه العوامل هي التي صيغت منها الأهداف الأمنية للدول الأوروبية. الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الأمن، الإتحاد الأوروبي، حلف الناتو، الإستقرار.

Abstract:

The aim of the study was to analyse the factors affecting the EU security strategy, the main problem of the study is the establishment of a strong political bloc on the continent of Europe and its adoption of strategies to achieve its security and stability in the light of the continuing evolution of the concept and areas of security. What are the most important factors affecting the process of formulating the European Union's security strategy? Based on

the assumption that there are a range of internal and external factors that have influenced the formulation of the EU security strategy, the importance of the study lies in addressing one of the most important contemporary strategic issues of security and stability, the study aims to illustrate the extent and indicators of factors affecting European security, the study followed historical, analytical and descriptive methods of research, The main findings of the study include: the formulation and preparation of the EU security strategy has been influenced by a combination of internal and external factors on which European States have built their security objectives.

Keywords: strategy, security, European Union, NATO, stability.

المقدمة:

يُعد الإتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراسة بين الوحدات السياسية ونموذج للإنسجام الإقليمي في العلاقات الدولية؛ لما له من آثار وأضحة في التحولات الجيوبولتكية لمضامين نظرية الأمن القومي والإقليمي وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات الإستراتيجية في المنتظم الدولي المعاصر، حيث شكل الإتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة الدولية خاصة في ما يتعلق بالجانب الأمني والإستراتيجي، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف لأهم العوامل والأسباب التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي عبر مراحلها المختلفة.

مشكلة الدراسة:

أدى قيام كتلة سياسية قوية في قارة أوروبا إلى بروز مجموعة من المؤثرات والتداخلات البينية بين مكوناتها ومحيطها التفاعلي، الأمر الذي فرض عليها إتخاذ سياسات و تبني إستراتيجيات لتحقيق أمنها وإستقرارها في ظل التطور المستمر لمفهوم الأمن ومجالاته، فما هي أهم العوامل التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي؟.

أسئلة الدراسة:

- هل هنالك إستراتيجية إتخذتها دول أوروبا لحماية أمنها؟.
- هل هنالك أسباب ودواعي لقيام الإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة؟.

- ماهي العوامل التي أثرت على صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي؟.

- ما هو مستقبل الأمن الأوروبي؟.

فرضيات الدراسة:

للإتحاد الأوروبي رؤية إستراتيجية وأضحة تجاه أمنه الإقليمي.

هنالك عدد من الأسباب والدوافع ساهمت في نشأة الإتحاد الأوروبي ككتلة موحد.

توجد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أثرت على صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي.

يواجه مستقبل الأمن الأوروبي عدد من التحديات التي تهدد إستقرار الدول المندرجة تحته.

أهداف الدراسة:

تتبع المراحل التاريخية لنشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.

بيان مفهوم الأمن في الفكر الأوروبي ومركزاته.

تحليل العوامل المؤثرة على صياغة وبناء نظرية الأمن الأوروبي.

عرض مؤشرات العوامل المؤثرة على الأمن الأوروبي.

وصف الآليات المتخذة لحماية وتحقيق الأمن لدول الإتحاد.

منهج وأدوات الدراسة:

تستخدم الدراسة مجموعة من المراجع الأولية والثانوية وعدد من

المناهج البحثية أهمها: المنهج الوصفي، التاريخي، التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: -2000 2020م.

الحدود المكانية: الإتحاد الأوروبي - الأمن الأوروبي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تطرقها لواحدة من أهم الإستراتيجيات

المؤثرة على الأمن والسلم الدوليين؛ وهي الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي،

فالدراسة أعلاه تحليل لأهم العوامل التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية

الأمنية لدول أوروبا، وقد استفاد منها في فهم واقع الأمن في القارة الأوروبية أو

عند صياغة إستراتيجية أمنية جديدة لدول.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة جيمس بلاك (2019م) :

بعنوان الأمن والدفاع بعد خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، هدفت الدراسة لتقييم أثر خروج المملكة من الإتحاد على جانب الأمن والدفاع، تكمن أهمية الدراسة في تقييم السياسات الأمنية التي إتخذتها الدول الأوروبية لسد هذا الخلل، كانت مشكلة الدراسة الرئيسة تدور حول السؤال التالي: ماهو أثر خروج بريطانيا على الأمن والدفاع لدول الإتحاد الأوروبي؟ إستندت الدراسة على فرضية إن خروج بريطانيا يؤثر على قوة الدول الأوروبية، إتبعَت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي والوصفي، خرجت بنتائج أهمها إن خروج بريطانيا من الإتحاد أثر سلباً على جميع سياسات وأهداف الإتحاد الأوروبي خاصة في جانب الأمن و الدفاع، أوصت الدراسة بضرورة الحوار الشامل مع المملكة ومحاولة إعادتها إلى الوحدة الأوروبية.

2/ دراسة معن عبدالعزيز الرئيس (2014م) :

بعنوان: الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، هدفت الدراسة لعرض العوامل التي تؤثر على تفاعل الإتحاد الأوروبي، نبعت أهمية الدراسة من خلال تحليلها لأهم متغير في السياسة الدولة وهو النظام العالمي الجديد، تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسة في كيف سيتفاعل الإتحاد الأوروبي ككلّة موحدة في ظل نظام ذات خصائص جديدة، بُنيت الدراسة على فرضية إن النظام العالمي الجديد سيؤثر على جميع الأهداف التي يسعى إليها الإتحاد، إتبعَت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي والوصفي والمقارن، خرجت بنتائج أهمها إن مفهوم الأمن قد تغير في حد ذاته بسبب النظام العالمي الجديد، أوصت الدراسة بأهمية الإستفادة من الجوانب الإيجابية لهذا النظام الجديد وتجنب آثاره السلبية.

3/ دراسة قريب بلال (2011م):

بعنوان السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، هدف الدراسة لعرض رؤية أقطاب الإتحاد لمفهوم الأمن الأوروبي، كانت مشكلة الدراسة الرئيسة تدور حول كيف تنظر الدول الكبرى في أوروبا لعمليات صياغة وبناء نظرية الأمن الأوروبي، وماهو أثر ذلك على السلم والأمن العالمي، إستندت الدراسة على فرضية إن الدول الأوروبية غير متفقة على صياغة نظرية أمنية موحدة، خرجت الدراسة بنتائج أهمها: إن عدم وجود رؤية موحدة لأقطاب

الإتحاد الأوروبي حول الأمن يرجع إلى إختلاف المهددات التي تتعرض لها كل دولة بالإضافة إلى الشخصية القومية والمصالح العليا، أوصت الدراسة بأن يكون التركيز عند صياغة الإستراتيجيات الأمنية على القواسم المشترك مع تقييم كل خطر أمني أو مهدد بصورة علمية و اختبار مدى صحته.

نشأة الإتحاد الأوروبي:

ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوغو) عام (1851) الذي دعا إلى التوحد السلمي لدول أوروبا⁽¹⁾ إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، بل إزداد وضع أوروبا إنقساماً نتيجة الصراع الداخلية وقيام الحرب العالمية الأولى والثانية، فمن هنا ظهرت فكرة الشراكة وإعادة بناء أوروبا ومواجهة أي إحتمال لوقوع حرب شاملة أخرى، مما استدعى عدد من الدول الأوروبية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (1951) التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ).⁽²⁾

كانت أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الإقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد إتفاقية روما عام (1957)، واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى إتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة إقتصادية وسياسية تضم الآن غالبية دول أوروبا بمسمى (الإتحاد الأوروبي) وكان ذلك في أوائل عام 1993 حينما دخلت معاهدة (ماستريخت) حيز التنفيذ، والتي أرست دعائم التعاون الأوروبي وتوحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية⁽³⁾.

أقرت المعاهدة أن القرارات تؤخذ بأغلبية الأصوات، بحيث تعمل الدول معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك يؤدي إلى الإجماع، عقب إتفاقية ماستريخت سلسلة من الإتفاقيات والمراحل حتى أصبح الإتحاد الأوروبي من أهم التكتلات العالمية المؤثرة على التوازن الدولي، كانت هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في عملية إندماج البلدان الأوروبية في كتلة موحدة، يمكن تلخيصها في الآتي:

العامل الجغرافي:

حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الإندماج؛ خاصة وأن موقع أوروبا عبر التاريخ يعتبر إستراتيجياً من مختلف النواحي، وهو كذلك يوفر ظروف طبيعية ملائمة على الصعيد الجيوبولتكسي.

العامل التاريخي:

كانت للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة إنتهت بالصراع ومن ثم التعاون لمواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقيق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.

العامل الإقتصادي:

أسهم النظام الرأسمالي الذي إرتبط بنهج الدول الرئيسة في أوروبا بإيجاد توافقات ذات ركائز أساسية أدت إلى سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في إتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية لإيجاد إتحاد مشترك يخدم الدول الأوروبية، بالإضافة إلإنهيار المنظومة الاشتراكية بسقوط الإتحاد السوفيتي عام (1991)، الأمر الذي دفع دول شرق أوروبا للإنضمام لهذا التعاون الأوروبي الرأسمالية الجديد.

العامل السياسي:

إن معظم الدول الأوروبية التي تبنت فكرة الإتحاد متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بمبدأ حكم القانون والمؤسسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الإنسجام والتوافق لإنشاء إتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد⁽⁴⁾.

مفهوم الأمن في الفكر الأوروبي:

ترتب على إنهيار عهد الثنائية القطبية بسقوط الإتحاد السوفيتي سعي كثير من القوى والدول إلى تبني إستراتيجيات وإعادة صياغة لنظريتها الأمنية ويبدو إن دول أوروبا كانت من أوائل القوى التي قامت بصياغة واقعها في مختلف المجالات حيث أصبحت دول الإتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام 1997، قوة لا يستهان بها على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح الإتحاد يشكل قوة دولية صاعدة قادرة على إعادة التوازن الإقليمي والدولي⁽⁵⁾.

تمت مراجعة السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي في معاهدة أمستردام عام 1997، حيث خصّصت المواد من 11 إلى 28 للحديث عن أهداف

السياسة الأمنية، وآليات ووسائل تنفيذها، كما تم تعيين الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي السيد (خفيير سولانا) ممثلاً عاماً للسياسة الخارجية والأمنية، بعد ذلك تم إدراج ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة نيس 2003⁽⁶⁾.

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بإزالة التحديات والمهددات المباشرة والسعي إلى جعل حدوده منطقة سلام وإستقرار دائم؛ من خلال الإنخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة، ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموماً بالتعقيد، إلا أن عملية صياغة نظرية الأمن للاتحاد الأوروبي أخذت في الحسبان تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية⁽⁷⁾.

العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي إلى قسمين أساسيين، داخلية وخارجية تدرج تحتها عدد من الفرعيات:
أولاً: العوامل الداخلية:

1 - العامل الإجتماعي: يمكن النظر إلى تأثير هذا العامل في أربعة مؤشرات رئيسية، حيث تمثل الكثافة السكانية المؤشر الإجتماعي الأول إذ تقدر كثافة السكان في الاتحاد الأوروبي بـ (116) شخص لكل كيلو متر مربع، كما أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان منخفض يقدر بـ (08.0%)⁽⁸⁾ لهذا يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في مستقبله الديمغرافي التي تتصل بشيوخة السكان وتزايد متوسط العمر، حيث يصل إلى (4.82) عاماً للنساء و (4.76) عاماً للرجال، أما الإشكالية الأخرى، تتمثل في تفاوت الكثافة بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتراوح الكثافة بين أعلى معدل في مالطا بـ (306.1) نسمة / كم²، تليها هولندا وبلجيكا بمعدلات (397)، (352) نسمة / كم² مقارنة بأدنى معدل عند كل من فنلندا بمعدل (8.15)، والسويد بمعدل (6.20) ولا تفيا بمعدل (35) نسمة / كم² وكذلك التفاوت بين سكان دول الاتحاد، حيث تعتبر ألمانيا الدولة الأكبر في عدد السكان وبمعدل (31.16 %) تليها فرنسا (86.12 %) والمملكة المتحدة (38.12 %) وإيطاليا (05.12 %)، بينما تمثل بقية الدول (23) دولة حوالي (47%) من السكان⁽⁹⁾.

يتمثل المؤشر الثاني في التحولات السكانية الداخلية: وهي ناتجة من

الهجرة الداخلية، حيث تظهر مشكلة الهجرة من البلدان الأكثر فقراً في شرق أوروبا إلى الدول الأكثر ثراءً في أوروبا الغربية، ومن المناطق الصناعية السابقة كبريطانيا وألمانيا إلى مناطق (الحزام الشمسي) ذات البيئة والمناخ الأكثر ملائمة كإسبانيا وجنوب فرنسا وإيطاليا والبرتغال، يأتي المؤشر الثالث من التركيبة العرقية غير المتجانسة: إذ تختلف التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ، فهي تحتوي على (15) مجموعة عرقية تشكل نحو (90%) من مجموع السكان العام للإتحاد كما أن هذا الاختلاف في التركيبة يرتبط بالتنوع الثقافي العالي لدى سكان الإتحاد من جانب، وإرتباطاتهم القومية غير المتجانسة من جانب آخر، أما المؤشر الرابع يكمن في ظاهرة الهجرة إلى أوروبا، حيث تعتبر من أهم القضايا التي تواجه دول أوروبا الآن، خاصة وأن معظم الوافدين يصلون بطريقة غير شرعية نظراً للمناطق الساحلية الكبيرة والقرب الجغرافي، حيث باتت هذه المسألة تمثل مشكلة إنسانية وسياسية نظراً لتزايد معدل الهجرة بشكل عام حيث وصلت إلى (1.3) لكل ألف نسمة وهذا بمجمله يؤثر على أسس صياغة الإستراتيجية الأمنية لدول الإتحاد⁽¹⁰⁾.

2 - العامل الإقتصادي:

هنالك عدد من العوامل الإقتصادية التي أثرت كثيراً على الأمن الأوروبي أبرزها:

أزمة الديون: تعاني العديد من دول الإتحاد الأوروبي من تزايد حجم المديونيات نتيجة الأزمة الإقتصادية العالمية منذ عام (2008) التي أدت إلى ركود إقتصادي غير معهود، حيث يقدر مجموع الدين الحكومي لدول الاتحاد الأوروبي (8) تريليون يورو⁽¹¹⁾ يبدو إن اليونان تعد من أكثر الدول الأوروبية التي تعاني من إرتفاع ديونها بواقع (350) مليار يورو يمثل نسبة 160% من حجم إقتصادها القومي تليها إسبانيا بنفس النسبة، وسجلت البرتغال أقل معدل بواقع (150) مليار يورو يمثل 80 % من حجم إقتصادها القومي⁽¹²⁾. لبطالة: تعتبر مشكلة البطالة من التحديات التي تم الإستناد عليها في وضع سياسات الأمن الأوروبي، وهذا يتطلب تأمين وظائف لعمالة مؤهلة لقراءة (4-5) مليون وظيفة سنوياً في ظل نسبة بطالة مرتفعة وبمتوسط نسبته (5.9 %) أن أعلى نسبة لمعدل البطالة كان في لاتفيا تليها إسبانيا ولتوانيا ثم إيرلندا وبنسب (3.22 %)، (1.89)، (8.85)، (2.13) وعلى التوالي، وأقلها في

هولندا والنمسا ولوكسمبورغ وبمعدل ما نسبته (1.4%)، (9.4%)، (6.5%) وعلى التوالي، بينما في المملكة المتحدة وصلت النسبة إلى (9.7%) وفي ألمانيا (3.7%)، وفرنسا (1.10%)، وإيطاليا (8.8%)⁽¹³⁾.

التضخم: يمثل تزايد التضخم السنوي لدول الاتحاد الأوروبي مشكلة باتت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة حيث وصل متوسط نسبة التضخم عند كافة دول الاتحاد إلى (1.3%) هذا بمجمله يؤثر على القدرة الشرائية عند الأفراد نتيجة تزايد الأسعار مقابل معدل الأجور وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في معظم دول الاتحاد وقد سجل أعلى نسبة للتضخم عند رومانيا بمعدل (8.5%) تليها استونيا ولاتفيا ونسبة لكل منهما (1.5%) و (2.4%) على التوالي، وأقلها عند لوكسمبورغ (4.1%) والسويد (6.1%)⁽¹⁴⁾.

مشكلة الطاقة: تمتلك دول الاتحاد (14%) من مجموع المفاعلات النووية على المستوى العالمي⁽¹⁵⁾ تنبع مشكلة الطاقة من تزايد حجم الإستهلاك وقلة المصادر المتاحة، تحتل دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، حيث تبلغ كمية الإستهلاك (14) مليون برميل يومياً، حيث تعتمد في استهلاكها على مناطق متعددة عالمياً مثل الشرق الأوسط وروسيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وتعتمد بنسبة (25%) على الغاز الروسي وعلى (18%) من بحر قزوين وأوكرانيا والنرويج و(17%) من دول الخليج العربي وجنوب أفريقيا وإيران والجزائر⁽¹⁶⁾.

3 - العامل السياسي يتلخص في الآتي :

إشكالية الإنسجام السياسي: تتمثل في عدم إنسجام التوجهات السياسية لدى الدول خاصة تلك التي انضمت للاتحاد من دول أوروبا الشرقية، مثل: المجر وبولندا والتشيك، وهي التي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة أوروبا الجديدة؛ كونها كانت تخضع للنظام الشيوعي قبل إنهيار الاتحاد السوفييتي، حيث تؤمن هذه الدول بالقيم التي تتماشى مع المصالح الأمريكية في نفس الوقت الذي تريد فيه الإنضمام للاتحاد.

تناقض فكرة التوسع: أن الدول التي تمتلك مقومات إقتصادية كبيرة واستقرار مجتمعي تتأثر بدخول الدول فقيرة، أن دولاً مثل هولندا وبلجيكا وفنلندا ستفقد حجم قدراتها المادية بعد دخول دول جديدة من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد، بالإضافة إلى الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية، فالدول ذات التأثير

الدولي المحدود أكثر التزاماً بالسياسات الموحدة، بينما الدول الكبرى تتخذ أحياناً مواقف مستقلة عن سياسات الإتحاد⁽¹⁷⁾

مشكلة الدستور الموحد: لا زالت قضية الدستور الأوروبي الموحد من أهم الإشكاليات التي تؤثر على عملية صياغة إستراتيجية أمنية موحدة للإتحاد الأوروبي ومشكلة كيفية انتخاب رئيس الإتحاد وكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع، حيث يرى البعض بأن يكون بالإنتخاب المباشر من المواطنين، وآخرون يرون طريقة المجالس التشريعية المنتخبة أو من خلال البرلمان الأوروبي، وآخرون يرون بأن الإنتخاب يجب أن ينسجم مع توجهات الإتحاد الموحدة في سياسته الخارجية والدفاعية⁽¹⁸⁾.

ثانياً: العوامل الخارجية

العلاقة مع الولايات المتحدة: يستند قيام الإتحاد الأوروبي على هدف رئيسي يتمثل في البحث عن أسس وطرق لحماية مصالح الدول الأوروبية في ظل وجود تناقض مع المصالح الأمريكية بسبب التنافس على المصالح الاقتصادية، فقد تصاعدت الخلافات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال التفاوض على تعديل الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الدولية (الجات)، كذلك عند إصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي. الإرهاب الدولي: شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي، من حيث دلالتها على الإتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار الناجمة عنها، كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بشبكات إلكترونية وفكرة الحصول على أسلحة دمار شامل تعد فكرة جذابة لهذه التنظيمات⁽¹⁹⁾.

إنتشار أسلحة الدمار الشامل: يشهد العالم الآن سباق تسلح خاصة المتعلق بالحصول على أسلحة الدمار الشامل، في ظل بروز عدد من المؤشرات أهمها: تقدم العلوم وتكنولوجية التسليح، إمكانية الهجمات بالمواد المشعة، إنتشار تقنية الصواريخ العابرة للقارات تعد مؤشرات لعدم الاستقرار ويمكن ان يؤدي إلى زيادة الخطر على أوروبا⁽²⁰⁾ السيناري والذي تتخوف منه أوروبا هي الحالة التي تحصل فيه جماعات ارهابية على اسلحة دمار شامل فانه يمكن لمجموعة صغيرة ان تحدث ضرر عالمي⁽²¹⁾.

الهجرة غير الشرعية: تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تؤثر على الدول الأوروبية، إذ تمثل أحد مظاهر التطور الخطير للجريمة

المنظمة وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين وإدخالهم بصورة غير مشروعة إن الاتحاد الأوروبي متخوف من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمات اقتصادية في المناطق المجاورة له، إن خطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين سياسيين واقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

النزاعات الإقليمية: تعد النزاعات الإقليمية أكبر مهددات الأمن الأوروبي المعاصر فهي تؤثر على المصالح الأوروبية بشكل مباشر، خاصة النزاعات الأقرب جغرافياً لحدود أوروبا مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، هذه النزاعات تدمر حياة البشر والبنى التحتية الاجتماعية والمادية، وتهدد الاقليات والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كما تؤدي إلى التطرف والارهاب وفشل الدولة وتوفر الفرصة للجريمة المنظمة، وعدم استقرار الأمن الإقليمي، وزيادة الطلب على الأسلحة، وهذا يزيد من فرص الهجرة إلى أوروبا⁽²²⁾.

أهداف الأمن الأوروبي ومرتكزاته:

يتضح مما سبق وجود علاقة وثيقة بين العوامل التي أثرت على صياغة الإستراتيجية الأمنية للاتحاد والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، تتلخص الأهداف العامة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية في الآتي:

التنمية المستدامة للدول الأعضاء على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

إيجاد اتحاد قوي يخدم أبعاد السوق، وذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز كافة مجالات التقدم.

إيجاد سوق حر موحد يلبي إحتياجات المستهلكين الأوروبيين، ويعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوية الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.

تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية وإزالة كافة التحديات الخارجية.

محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

دعم برامج التعليم وتعزيز ثقافة السلام والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.

تحقيق الإستقرار الإقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الإتحاد الأوروبي، وحياسة الإحتياطات النقدية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد⁽²³⁾.

مرتكزات الأمن الأوروبي:

تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك مكون يعتمد على الإتحاد في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية وتقوم الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي على المرتكزات التالية:

المرتكز الأول:

أن سياسة الإتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية حسب معاهدة أمستردام عام (1999)، ومن أهم نتائج هذا المرتكز:

- تمّ التوافق بين ممثلي دول الاتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.
- إنشاء اللجنة السياسية والأمنية العليا المشتركة للإتحاد.
- تكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد، ترتبط بالمجلس الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها، كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، والقضايا الإنسانية في الداخل والخارج.

المرتكز الثاني:

تعزيز المجالات الإقتصادية، حيث يرتبط هذا المرتكز بالعمل على تمكين الإتحاد لضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة منفتحة⁽²⁴⁾.

آليات تحقيق و حماية الأمن الأوروبي:

إتخذ الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات لحماية وتحقيق أمنه وقد تغيرت هذه الآليات من فترة إلى أخرى حسب طبيعة ونوعية المهددات التي تعرض لها الأمن الأوروبي، يمكن تلخيص أهم هذه الآليات في تسع آليات رئيسة تتفرع منها آليات أخرى أهمها:

أولاً: الآليات المؤسسية العامة:

تلعب مؤسسات الإتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الإتحاد وتطوره وتعد من الآليات الرئيسية لتحقيق وحفظ الأمن الأوروبي، تتلخص أهم المؤسسات في الآتي:

المجلس الأوروبي:

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، فهو ينظم إجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية، يجتمع مرتين في السنة لإتخاذ القرارات المهمة، ورسم السياسة العامة والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع.

مجلس الوزراء:

هو المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والإقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويعقد إجتماعاته حسب الحاجة .

المفوضية الأوروبية:

تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيدا لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، يتكون من عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) وعضو واحد للدول الأخرى، ويتم تعيين الأعضاء لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، مقرها في بلجيكا وتجتمع مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وابرز مهامها إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد ومواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الإتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد.

البرلمان الأوروبي:

وهو السلطة التشريعية في، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن مهام البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وإقرار ميزانية الاتحاد .

محكمة العدل الأوروبية:

هي أعلى محكمة في الاتحاد، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الإتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية⁽²⁵⁾.

إتحاد منظمة الأمن والتعاون:

كان للصراع في منطقة شرق أثير كبير في إنشاء هذه الإتحاد ونتاجاً من ذلك مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي نظر الرغبة دول أوربا في تجنب المخاطر القادمة من الشرق، إن عقد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي في هلسنكي، وتم التوقيع على الوثيقة الختامية للمؤتمر حيث أعلن عن قيام المنظمة والذي خرج بمجموعة من الأهداف أبرزها:

المساواة في السيادة والإحترام المتبادل للحقوق السيادية لك دولة .
الإمتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها.
إحترام الحدود الدولية .
حلل منازعات بالوسائل السلمية (26).

بالرغم أن منظمة التعاون والأمن الأوروبي تبنت المفهوم الإنساني للأمن إلا أنها لم تنفي الأبعاد العسكرية له فقد اعتمدت كذلك بعداً تقليدياً للأمن وهو الأمن القومي العسكري الذي يعتمد على الآليات العسكرية والدفاعية للدول الأعضاء كالتسلح والتكنولوجيا النووية.
ثانياً: الآليات الخارجية (الآلية الأوروبية للجوار):

حلت الآلية الأوروبية للجوار محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي استخدمت في الفترة من 2007 إلى 2013 وفقاً لذلك، فإن سياسة الجوار الأوروبية هي السياسة التي تحدد الأهداف الاستراتيجية للتعاون، بينما توفر الآلية الأوروبية للجوار الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف وتنقسم الآلية الأوروبية للجوار إلى أربعة أنواع من الإجراءات:

البرامج الثنائية، أي التعاون المباشر بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار كل على حدة.

البرامج الإقليمية، أي الإجراءات التي تهتم بالجوار الشرقي أو الجنوبي بأكمله، على التوالي.

البرامج التي تغطي جوار الإتحاد الأوروبي بأكمله، مثل آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار التي تدعم إنشاء وتطوير البنى التحتية.
التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة (27).

ثالثاً: الآليات العسكرية(حلف الناتو):

جاءت فكرة إنشاء آليات عسكرية إستجابة لمواجهة التحديات الكبرى التي برزت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما إن تلك الفكرة إرتبطت بمستوى التفكير والإدراك الاوروبى والامريكي لمظاهر الخطر الامنى الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفيتى إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة متسلحة بايدلوجية عالمية متناقضة تماماً مع مفاهيم الغرب وقيمته وكان المبدأ الأساسي لتلك الإستراتيجية الأمنية هو الإحتواء؛ أي إحتواء القوة السوفيتية داخل إقليم الإتحاد السوفيتي مع عدم السماح لها بالنفوذ إلى مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة في غرب أوربا أو الشرق الأوسط أو شرق وجنوب شرقي آسيا⁽²⁸⁾.

أدى إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى تحول الحلف من تنظيم عسكري صرف، مهمة الدفاع عن دول أوروبا إلى قوة عسكرية وسياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الراسمالي الغربي على النظام الدولي، خاصة في دول العالم الثالث، ويبدو هذا التحول واضحاً في اقرار الناتو بأن التحديات التي تواجهه لم تعد مرتكزة في أوروبا وإنما في قوسين من الأزمات :

الأقواس الشرقية:

وهي التي تضم دولا إسلامية غير عربية مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان، تمثل هذه القوس منطقة عدم إستقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة فيها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والاجتماعية وإنتشار أسلحة الدمار الشامل وكذلك احتمالية إن يقوم تحالف إسلامي قوي تقوده إيران وباكستان من شأنه أن يعوق مهمة الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية.

الأقوس الجنوبية:

وتشمل الدول العربية في شمال أفريقيا، اي الدول العربية الواقعة في حوض البحر الابيض المتوسط، وهي تمثل أهم عناصر عدم الإستقرار وتهديد مباشر للأمن الأوربي نظراً لساعي بعض أقطارها لإمتلاك أسلحة دمار شامل مثل ليبيا ولتردي أوضاعها السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تنشط عمليات الهجرة غير الشرعية وتساعد حركات الإسلام السياسي⁽²⁹⁾.

مهام آليات الحماية الأوروبية:

العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، إقتداءً بميثاق الأمم المتحدة وإتفاق هلسنكي وميثاق باريس.

الدفاع عن الاتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية خاصة التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب، المخدرات، التهديدات العسكرية.

التعهد الجماعي بين وحدات الإتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة.

حماية وصيانة الاستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريختوتبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي أمام أي اعتداء محتمل.

تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء. تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي وأمنه النفسي والجسماني وفق أطروحات أمنية حديثة.

وضع طرق وبرامج للتصدي للأوبئة والأمراض الخطيرة. مكافحة الإرهاب العابر للقارات.

الحد من إنتشار المخدرات وظاهرة الإتجار بالبشر⁽³⁰⁾.

تم إتخاذ عدد من الآليات للحفاظ على الأمن الإنساني تمثلت فينشرقوات من الإتحاد الأوروبي في المناطق التي تعاني من إنتهاكات لحقوق الإنسان بغية المساعدة في حماية المدنيين كهدف رئيسي في السياسة الأمنية الأوروبية كما أنه من الناحية القانونية يبرز الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه الإلتزام بالعمل على تحقيق أمن الأفراد في أنحاء العالم كافة، فحسب الإستراتيجية الأوروبية فإنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني⁽³¹⁾، نظراً لتغيير مضامين الأمن من مفهومه التقليدي إلى الأمن الإنساني بمفهومهما بعد الحداثة، سيوجب على الإتحاد الأوروبي بناء سياسته الأمنية المشتركة على هدف أساسي وهو حماية الإنسان من أي أخطار أو تهديدات وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني، كهدف أسمى وأولي في تشكيل سياسته الأمنية المشتركة.⁽³²⁾

مرتكزات تحقيق و حماية الأمن الأوروبي:

إن نجاح أي إستراتيجية لحماية و تحقيق الأمن تتعلق بأهداف تلك الإستراتيجية الأمنية والمرتكزات التي تبنى عليها، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي منذ محاولاته الأولى في بناء سياسته الأمنية المشتركة إلى الوقوف على عدة مرتكزات لحماية وتحقيق أمنه أهمها :

ضرورة مراعاة أولوية توسيع الإتحاد الأوروبي والإنتفاخ على الشرق لإحتواء الصراعات الإثنية والتي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوروبي خاصة المهاجرين من الشرق.

ضرورة إنجاح الوحدة النقدية للإتحاد الأوروبي وهذا الشرط ثبت نجاحه على المستوى العملي والواقعي من خلال بروز اليورو كعملة عالمية.

ضرورة تطوير الآلات الخاصة بقطاع الأمن فيجب على أوروبا أن تصبح فاعلاً دولياً وتطوير صناعاتها الدفاعية والجوية والفضائية.

ضرورة تحقيق التكامل القيمي؛ أي التكامل التبادل يبين الجزء الكل نموذجاً لتوزيع حيث تصبح هذه المخرجات نتائج إيجابية، أي حماية الكيان من الأعداء، أو تحقيق مكاسب سياسة وإقتصادية وعدم إعتبار المحيط الخارجي لأوروبا هو عبارة عن عدو فقط.

ضرورة بالبحث عن شريك أممي إقليمي لإحتواء التهديدات حيث أصبح الإهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليه ترجمتها إلى الواقع.

أبعاد الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي:

قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدئين أساسين هما:

المبدأ الأول: التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الإتحاد

المبدأ الثاني: بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة وإتفاق حول جميع الأهداف والمرتكزات. (33)

نظرا للمفهوم الشامل للأمن والذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة وظهور مستويات عدة بجانب البعد العسكري للأمن هناك أبعاد وبالتالي فبناء أي سياسة أمنية يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، .

1- البعد العسكري: يقوم على أساس أن الإقليم يجب إن يبقى في حالة

تأهب لأي طارئ أو تهديد ، أن الدولة تعيش حالة دائمة من الخوف وإنعدام الأمان، وتكون قلقة دائماً من احتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها، وهكذا فإن الدول يجب أن تحترس دائماً من خطط الدول الأخرى.

يعمل الإتحاد الأوروبي مع الجهات في أي شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات إقتصادية، ثقافية) ،أخذ في الاعتبار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة حليفة، يرى الأوروبيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوروبية لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن حيث يتم الاعتماد على برامج الإنفاق العسكري والتسلح وفق المنظور كدولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد.⁽³⁴⁾

2- البعد الإقتصادي: يركز حول القدرات الإقتصادية وثروات الإتحاد الأوروبي سواء كانت ثروات داخل الإقليم الأوروبي أو مناطق نفوذ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتضمن البعد الإقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من العناصر الأساسية: وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان. القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.

العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف ووحدات المجموعة الأوروبية؛ لان ذلك سينعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوروبية في جانبها الإقتصادي.⁽³⁵⁾ وبما أن الإنسان أو الفرد أصبح هو المتغير الأول في الدراسات الأمنية الدولية، إستوجب على الإتحاد الأوروبي أن يضع الإنسان من أولويات سياسته الأمنية ولذلك فتحى قارفاه الفردي وت وفير الإحتياجات الأساسية للأفراد داخل الإتحاد الأوروبي، جاء في النقاط الأولى في وثيقة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي، فتحقيق أمن الأفراد في جميع المجالات البيئية، الاقتصاد، الاجتماعية يؤدي إلى أمن نفسي ينتج عنه أمن عام⁽³⁶⁾، إلا ضعف البنية الداخلية لدول شرق أوروبا من جميع النواحي وبشكل أخص الجوانب الإقتصادية جعل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في بعدها الإقتصادي تعرف بعض الإختلالات

فالرغبة الأوروبية في توسيع الإتحاد نحو الجهة الشرقية جعلها تقف أمام دول ضعيفة البنية التحتية وبالتالي ينعكس هذا على أمن أفرادها ومجتمعها حسب تصريح وزير الدفاع الأمريكي السابق بأن التنمية هي أهم وسيلة لتحقيق الأمن، يرجع ضعف البنية الاقتصادية لدول أوروبا الشرقية إلى إنها كانت مسرح النزاعات دولية وإثنية لفترة زمنية كبيرة، وقد استطاع الإتحاد الأوروبي من رسم إستراتيجية أمنية أوروبية والتي عهدت مهمة تنفيذها إلى وزير خارجية الإتحاد الأوروبي والتي تحمل عنوان "أوروبا آمنة في عالم أفضل" والتي صادقت عليها دول الإتحاد الأوروبي.⁽³⁷⁾

3_ البعد الاجتماعي: يقوم هذا البعد بالتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ مظاهر الإستغلال كافة وسعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن فهناك علاقة وثيقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية وتحقيق الأمن الإنساني، فأوروبا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر الجميع في ظله بالعدالة والمساواة، ولأن جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفق المبدأ تكافؤ الفرص وإحترام منظومة حقوق الإنسان، تسعى الإتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.⁽³⁸⁾

بالإضافة إلى نبذ التفرقة داخل المجتمعات الأوروبية خاصة الشرقية منها بسبب الاختلافات الإثنية والعرقية، فالنزاعات الإثنية تقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي يفرضه المأزق المجتمعي والتدخل في هذه النزاعات يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليها ما يعين التزام الأطراف المتدخلة بتعبئة الموارد للتعامل معها باستعمال مختلف الوسائل. تعتبر العولمة حسب واضعي السياسات في الإتحاد الأوروبي في إبعادها الاجتماعية بأن لها إنعكاسات خطيرة على المجتمع الأوروبي وهذا يستدعي تدخل الإتحاد لوضع برامج ومخططات للتصدي لكل المخاطر المترتبة على العولمة لذلك أعد الإتحاد الأوروبي نفسه لمواجهة إنعكاسات العولمة على أمنه الاجتماعي من خلال خلق برامج الأمان الاجتماعي وتنظيمه بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته وأمنه أهمها :

تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل. برامج التعليم والتدريب "إعادة التأهيل" للعمال الذي نسرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم بما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل. تقديم قروض للطلاب الذين ينتمون إلى أسر منخفضة الدخل. إئتمان ضريبة الدخل المكتسب للعمال ذوي الأجر المنخفض ومنافع التأمين الصحي.⁽³⁹⁾

4- البعد الثقافي:

يقوم البعد الثقافي للسياسة يعمل الإتحاد الأوروبي جاهداً من أجل بناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية والدخيلة تماشياً مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي منها احترام حقوق الإنسان وتحريرهم من جميع القيود مثل حقوق الفرد في تبني الثقافة التي يريدها، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدنمارك وإيطاليا فالإتحاد الأوروبي لم يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية⁽⁴⁰⁾ إذ يتخوف الأوروبيون كثيراً من انتشار الدين الإسلامي داخل أوروبا، ويضع بعض الباحثين فرضية عدم إنضمام تركيا للكيان الأوروبي إلى أسباب ثقافية بالدرجة الأولى، ويتضح أن الأبعاد الثقافية لها علاقة بمدلولات الأمن في الفترة الجديدة والمبنية على أساس احترام حقوق الإنسان مهما كان انتماؤه إذ يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن احترام ثقافات الغير هو أحد المقومات نحو بناء سياسة أمنية مشتركة وموحدة لأمجال لها للريبة من طرف بعض الثقافات المهمشة داخل أوروبا.⁽⁴¹⁾

الخاتمة:

تناولت الدراسة العوامل التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي، جاءت الدراسة في مقدمة وخمس مطالب رئيسة تحدث المطلب الأول عن نشأة الإتحاد الأوروبي، وعرض المطلب الثاني مفهوم الأمن في الفكر الأوروبي، بينما تحدث المطلب الثالث عن العوامل التي أثرت على عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية له، إستعرض المطلب الرابع أهداف الأمن الأوروبي ومرتكزاته، جاء المطلب الخامس الأخير متحدثاً عن آليات حماية وتحقيق الأمن الأوروبي، من خلال تحليل مشكلة الدراسة وإختبار فرضياتها خرجت الدراسة بعدد من النتائج و التوصيات.

النتائج

إن صياغة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي مرت بكثير من المراحل وقد أثرت عليها عدة عوامل داخلية وخارجية هذه العوامل هي التي صيغت منها الأهداف الأمنية للدول الأوروبية.

بالرغم من الجهود التي بذلها واضعي السياسات الأمنية في الإتحاد الأوروبي لحد من المخاطر الأمنية و تجنب مهدداته إلا أن الإتحاد لا يزال يعاني من إختلالات أمنية في بعض جوانبه.

إن الإتحاد الأوروبي باعتباره تكتل يحوى عدد من الدول يجعل إستراتيجيته تتداخل مع كثير من العوامل والمتغيرات، لذا لا يمكن تحقيق الأمن الأوروبي بمعزل عن تحقيق الأمن الإقليمي والدولي فيظل الطبيعة المعقدة لمصادر التهديد الأمنية.

يواجه مستقبل الأمن الأوروبي مجموعة من التحديات وهي ناتجة من بعض التطبيقات السالبة لنظريته الأمنية بالإضافة إلى توسع مفهوم الأمن في حد ذاته.

التوصيات

ضرورة الإستمرار في إعادة صياغة نظرية الأمن الأوروبي بصورة أكثر واقعية وعلمية وفق المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.

أهمية توحيد وجهات النظر بين دول الإتحاد والإتفاق على مصادر التهديد للأمن الأوروبي.

لابد من إشراك الدول والمجتمعات الإقليمية المجاورة لمحيط الأمن الأوروبي بصورة مباشرة وحقيقة عند إعادة صياغة النظرية الأمنية للإتحاد الأوروبي.

زيادة حجم المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول الفقيرة ودعمها بكل مايلزم في سبيل سعيها لتحقيق التنمية والإستقرار.

المصادر و المراجع:

1. حسين مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - دمشق، المجلد (27)، العدد الثالث، 2011م، ص 225
2. معن عبدالعزيز الرئيس ، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (منشورة) جامعة الشرق الأوسط ، بيروت ، 2014م ، ص 87 .
3. جيمس بلاك، الأمن و الدفاع بعد خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي ط1، (مؤسسة راند - لندن)، 2019م ، ص 17 .
4. معن عبدالعزيز الرئيس ، مرجع سابق، 78 .
5. قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه رسالة ماجستير في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، 2011م ، ص 40 .
6. نفس المرجع السابق، ص 41 .
7. معن عبدالعزيز الرئيس ، مرجع سبق ذكره، ص 89 .
8. نفس المرجع السابق، ص 102 .
9. محمد المقداد وصايل سرحان ، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي ، مجلة المنار (معهد الحكمة للعلوم السياسية - عمان) العدد 2 ، 2013م، ص 18 .
10. عبد الغفار الديواني ، أسس الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة ، (مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة - الإمارات) العدد الثاني ، سبتمبر 2015م ، «النسخة الإلكترونية» الرابط : <https://futureuae.com/ar/Author/Index/271/annegret-bendiek-and-markus-kaim>
11. معن عبدالعزيز الرئيس ، مرجع سبق ذكره، ص 110 .
12. محمد المقداد وصايل سرحان ، مرجع سبق ذكره، ص 53 .
13. نفس المرجع السابق، ص 20، 22 .
14. Madeline Zavodny, Irregular Immigration in the European Union , (Federal Reserve Bank of Dallas Research Department - Dallas-USA) 2016, P7 .
15. قريب بلال ، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

16. جيمس بلاك ، مرجع سبق ذكره، ص 32 .
17. عبد الغفار الديواني ، أسس الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة ، مرجع سبق ذكره .
18. نفس المرجع السابق.
19. مصطفى جاويش ، السيسي و أوروبا « فزاعة الهجرة غير الشرعية » ط1، (المعهد المصري للدراسات - القاهرة) ، 2016م ، ص 19 .
20. جوزيف أم سيراكوسا ، الأسلحة النووية ، ترجمة: (محمد فتحر خضر)، (مؤسسة هنداوي للعلوم و الثقافة - القاهرة) ط1، 2015م، ص 43.
21. نفس المرجع السابق ، ص 115 .
22. مصطفى جاويش ، مرجع سبق ذكره، ص 37 .
23. Madeline Zavodny. Op.Cit . p 29.
24. قريب بلال ، مرجع سبق ذكره، ص 44 .
25. محمد المقداد وصايل سرحان ، مرجع سبق ذكره، ص 40 - 41 .
26. قريب بلال ، مرجع سبق ذكره، ص 87 .
27. مجموعة كتابة ، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي و علاقتها بالمؤسسات الدولية ط1، (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لندن) 2018م ، ص 4 .
28. الرشيد محمد إبراهيم ، الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي ، (مجلة العلاقات الدولية - القاهرة) العدد التاسع ، نوفمبر ، 2018م ، ص 32 .
29. نفس المرجع السابق، ص 35 .
30. مايكل ماكنيري و اخرون ، البحر الأبيض المتوسط «تحديات متعددة الجوانب» ط1 ترجمة: سارة کران ، ب ط (مؤسسة راند - لندن)، 2018م ، ص 16.
31. محمود القصاص، ماذا حققت أوروبا من مسيرة الخمسين عاماً من الوحدة ، قناة بي بي سي العربية ، 2017م الرابط <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world->
32. نفس المرجع السابق .
33. مايكل ماكنيري و اخرون ، مرجع سابق، ص 19 .
34. عبد النور عنتر ، العلاقات الأوروبية الأمريكية إلى أين ، قناة الجزيرة ، 2018م، الرابط <https://www.aljazeera.net/404.htm?aspxerrorpath=/cses.asslysis/>

35. قريب بلال ، مرجع سبق ذكره، ص123 .
36. عبدالنور عنتر ، مرجع سبق ذكره .
37. معن عبدالعزيز الرئيس ، مرجع سبق ذكره، ص 120 .
38. مجموعة كتابة ، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي و علاقتها بالمؤسسات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
39. محود القصاص ، ماذا حققت أوروبا من مسيرة الخمسين عاماً من الوحدة ، مرجع سبق ذكره .
40. جيمس بلاك ، مرجع سبق ذكره، 38 .
41. نفس المرجع السابق ، ص 40 .